Royaume du Maroc

Ministère de l'Economie et des Finances

المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

مشروع قانون المالية لسنة 2015

التقرير حول الأداء 2015

وزارة الاقتصـــاد والمـــالية

الجزء الأول: تقديم وزارة الاقتصاد والمـــالية

صلاحيات ومهـــام الوزارة

تتكلف وزارة الاقتصاد والمالية بإعداد سياسة الدولة في مجال المالية العمومية والمجال الجمركي والجبائي والمالي فضلا عن مجال تدبير المالية الخارجية ومجال مراقبة المؤسسات العمومية والخوصصة وتنسيق وتتبع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة . ويمكن تقسيم مهام الوزارة كالتالي:

- **في المجال الميزانياتي والجبائي :**
  - إعداد مشاريع قوانين المالية وتتبع تنفيذها؛
  - تحديد ووضع السياسات الجبائية والجمركية ؛
  - تحصيل الإرادات ودفع النفقات العمومية .

- **في المجال المالي:**
  - تحديد شروط التوازنات المالية الداخلية والخارجية وإعداد الأحكام والتدابير اللازمة لذلك ؛
  - ضمان الوصاية على الوسطاء الماليين والأبناك ومؤسسات الائتمان والسوق المالية والتقنين وتتبع أنشطتها ؛
  - تمثيل المغرب في مؤسسات التمويل الدولية والجهوية.

- **في مجال الرقابة:**
  - مراقبة جميع الإيرادات والنفقات العمومية؛
  - مراقبة مالية الجماعات الترابية؛
  - المراقبة المالية للشركات والمؤسسات العمومية والشركات المفوضة وكذا الشركات والمؤسسات التي تستفيد من الدعم المالي للدولة أو للجماعات المحلية؛
  - تقنين ومراقبة أنشطة شركات التأمين وإعادة التأمين والرسملة والمساهمة في مراقبة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي.

وبالموازاة مع ما سبق فإن الوزارة مكلفة ب:

- التتبع المنتظم لتدبير المؤسسات والهيآت العمومية لمحفظة الدولة بغرض تنفيذ السياسة العامة والقطاعية للدولة في مجال إصلاح وعقلنة وإعادة هيكلة القطاع العام وانفتاحه على القطاع الخاص.
- إعداد الوثائق المتعلقة بالقيم المنقولة والعقارية للدولة.
- الدفاع عن الإدارات العمومية أمام المحاكم عن طريق الوكالة القضائية للمملكة.

رهانات ومحاور استراتيجيـــة الـــوزارة

تواكب وزارة الاقتصاد والمالية عمل الحكومة، بحكم دورها المركزي في قيادة وتتبع الإصلاحات المهيكلة بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي ترمي لتحقيق تنمية مستدامة ومندمجة ومتضامنة تمكن من استرجاع الثقة وجلب الاستثمارات. وفي هذا الصدد، فإن الوزارة تقوم بعدة أدوار من بينها:

- ضمان التوازنات الماكرو اقتصادية للدولة والسهر على شروط تمويل الاقتصاد،
- قيادة السياسات العمومية المشتركة وتمويل الاستراتيجيات القطاعية،
- دعم التنافسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للبلاد،
- قيادة الإصلاحات الاقتصادية والمالية وتحديث البيئة الاقتصادية بشكل عام،
- القيام بدور الهيئة التنظيمية لتعبئة وتوزيع وعقلنة استعمال الموارد المالية.

وفي هذا الإطار، وضعت وزارة الاقتصاد والمالية خطة استراتيجية تشمل المحاور الأربعة التالية:

1) تعزيز الحكامة الجيدة في تدبير المالية العمومية.

ومن ضمن أولويات هذا المحور نجد:

- تحديث الإطار القانوني عبر اعتماد مجموعة من النصوص تهم دعم الحكامة الجيدة وتعزيز التنافسية وتحسين شروط تمويل الاقتصاد ؛

- مشروع إصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي سيمكن المغرب من التوفر، على غرار مجموعة من الدول المتقدمة عبر العالم، من دستور مالي حقيقي يترجم المبادئ الجديدة للحكامة ؛

- تحديث ودعم نظام تدبير ومراقبة المؤسسات العمومية وتعميم التعاقد بين الدولة وهذه المؤسسات؛

- تحديث نظام تدبير المشتريات العمومية الذي يهدف على الخصوص، لمحاذاة قواعد التدبير مع المعايير الدولية في هذا المجال عبر اعتماد المرسوم الجديد للصفقات العمومية؛

- تحسين تحصيل الإرادات وعقلنة النفقات العمومية عبر تقليص نمط حياة الدولة وترشيد نفقات الموظفين ؛

- عقلنة وترشيد تدبير المالية العمومية عن طريق النظام المندمج الجديد للإيرادات والذي يروم إلى تحسين القدرة التدبيرية للإدارة العمومية عند القيام بمهام التحصيل وتسهيل انفتاحها على محيطها الخارجي.

2) دعم نمو قوي، دائم ومندمج

إن متابعة البناء المؤسساتي وتسريع وثيرة الإصلاحات الهيكلية تساهم في دعم الثقة في الاقتصاد المغربي وفي تنشيط التنمية. إلا أن هذه الأخيرة تقتضي كذلك دعم الاستثمار العمومي وتوجيهه نحو مواصلة تحسين البنيات التحتية وتحسين الشروط الكفيلة بجلب الاستثمارات ولاسيما نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والخالقة لفرص الشغل.
وفي هذا الإطار، فإن مهمة وزارة الاقتصاد والمالية تتمثل في تحسين مناخ الأعمال عن طريق :

- تبسيط النظام الجبائي ودعمه لأجل تحقيق الأهداف المتعلقة بتشجيع الاستثمار ودعم الشركات وتحسين تنافسيتها ودعم القدرة الشرائية للأسر. وفي هذا الإطار، فإن الوزارة ستواصل الإصلاح الجبائي الذي بدأته منذ بضع سنوات بغرض ضمان استقرار الموارد الضرورية عبر تعبئة المداخيل الجبائية الداخلية وتقليص الفوارق الضريبية (تعدد الإعفاءات وتقلص الوعاء الضريبي، إلخ...) ودعم أكبر للعدالة الجبائية ؛

- تعبئة أكبر للادخار وتوزيع أكثر نجاعة للموارد المالية، وهو ما يفترض المحافظة على إطار ماكرو اقتصادي سليم وخلق نظام مالي عصري واعتماد سياسة تمويل للخزينة ملائمة مصحوبة بتدبير أمثل للدين وللخزينة العمومية. وفي هذا السياق، فإن دعم أدوات تتبع الوضعية الاقتصادية والمالية يساهم في تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها والكفيلة بالتخفيف من آثار الأزمة الدولية.

3) مواكبة الإصلاحات الكبرى للدولة

بحكم دورها الهام في تدبير المالية العمومية، فإن وزارة الاقتصاد والمالية توجد في صلب مجموعة من الإصلاحات الرامية إلى دعم توجه اقتصاد المملكة نحو النمو والعصرنة وذلك وفقا لمقتضيات الدستور الجديد المعتمد يوم فاتح يوليو 2011.

ويتمثل الرهان بالنسبة للوزارة بخصوص هذا المحور في المساهمة الفعلية والفعالة في تنفيذ موجة الإصلاحات المؤسساتية والهيكلية التي يعرفها المغرب : الجهوية المتقدمة، إصلاح نظام التقاعد، مراجعة نظام المقاصة، الإصلاح الضريبي إلخ...

بالموازاة مع ذلك، فإن الوزارة مطالبة بمواكبة الاستراتيجيات القطاعية عند وضعها وعند تقييمها وبدعم التجهيزات العمومية لاسيما عبر تعبئة العقار العمومي.

4) تحسين التنظيم والحكامة داخل وزارة الاقتصاد والمالية

بهذا الخصوص، فإن المجهودات التي بذلتها الوزارة على مستوى تحسين تنظيمها وطريقة حكامتها تتمثل في :

- تطوير ثقافة التخطيط الاستراتيجي المعتمد على التعاقد والتدبير المبني على النتائج : تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف عملية مصحوبة بمؤشرات للتتبع؛

- إنعاش منهجية الجودة في تدبير الخدمات الموجهة للمرتفقين وتطوير علاقات الثقة مع المواطنين؛
- اعتماد تنظيم أمثل للوزارة ودعم التعاون بين مختلف مكوناتها مع تشجيع الاستعمال المشترك للوسائل ؛
- تدعيم دور العنصر البشري في رفع الأداء عبر سياسة معقلنة لتدبير الموارد البشرية مبنية على نظام التدبير التوقعي لأعداد الموظفين وللمناصب وللكفاءات وعلى خطة تكوينية تستجيب للاحتياجات من الكفاءات وعلى نظام للتقييم والتشجيع شفاف ونزيه ؛
- تحسين فعالية التواصل عبر تنظيم ميثاق التواصل وتشجيع الولوج للمعلومة وتقاسم المعرفة بواسطة الاستعمال الأمثل لتقنيات التواصل والاتصال ولاسيما البوابات الالكترونية للوزارة وشبكات التواصل الاجتماعي. وسيكون لهذا الجهد مساهمة كبيرة في العمليات الهادفة لتطوير الشفافية ومحاربة الفساد؛
- استقرار ودمج وتطوير أنظمة المعلومات مع ضمان فعالية التدبير وتحسين الجودة ودعم السلامة وتبسيط المساطر ؛
- دعم اللاتمركز داخل الوزارة و تشجيع الاستعمال المشترك للوسائل.

مشروع ميزانية الـوزارة لـسنة 2015: معطيــات مرقمــة

		مشروع ميزانية 2015 بالدرهم
نفقـــات	الموظفيـــــن	2.208.569.000
	المعـــدات والنفقـــات المختلفـــة	378.490.000
	الاستثمـــــــــار	200.910.000
المجموع		2.787.969.000

توزيع الاعتمادات المالية لسنة 2015 حسب البرامج

البرنامج	الميزانية العـــامة بالدرهم			المجموع
	نفقات الموظفين	نفقات المعدات والنفقات المختلفة	نفقات الاستثمار	
الدعم والقيادة	221 970 000	**109 121 000**	**39 775 000**	370 866 000
السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	319 975 000	**11 724 000**	**11 970 000**	343 669 000
تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك	520 224 000	**84 300 000**	**37 815 000**	642 339 000
تنفيذ النفقة العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة العمومية	526 793 000	**63 045 000**	**18 520 000**	608 358 000
تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية	535 057 000	**88 860 000**	**53 200 000**	677 117 000
تدبير الملك الخاص للدولة	84 550 000	**21 440 000**	**39 630 000**	145 620 000
المجموع	**2.208.569.000**	**378.490.000**	**200.910.000**	**2.787.969.000**

توزيع الاعتمادات المالية لسنة 2015 حسب المشاريع

البرنامج	المشروع	نفقات الموظفين	نفقات المعدات والنفقات المختلفة	نفقات الاستثمار
	تدبير الموارد	221 970 000	106 877 000	36 600 000
الدعم والقيادة	الدفاع القضائي		904 000	2 775 000
السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية	تفتيش وتدقيق وتقييم السياسات العمومية		1 340 000	400 000
	دعم السياسة الميزانياتية	319 975 000	4 110 000	2 500 000
	تنظيم القطاع المالي وتسيير الخزينة		2 750 000	1 200 000
	دعم اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية		1 666 000	770 000
	تسيير محفظة الدولة ومراقبة المقاولات العمومية		2 143 000	7 500 000
	تأطير قطاع الاحتياط الاجتماعي وتنظيم ومراقبة التأمينات وإعادة التأمينات		1 055 000	
تبسيط وتأمين المبادلات وحماية المستهلك*	ظروف العمل واستقبال المرتفقين	520 224 000	58 130 046	30 555 000
	تبسيط المبادلات			4 700 000
	محاربة الغش الجمركي		26 169 954	2 560 000
تنفيذ النفقة العمومية والتحصيل ومسك المحاسبة العمومية*	الإنتاجية وظروف العمل	526 793 000	14 846 500	4 600 000
	تنفيذ نفقات الدولة		45 798 500	9 620 000
	تدبير المالية المحلية والتحصيل			2 500 000
	مسك المحاسبة العمومية		2 400 000	1 800 000
تعبئة وتحصيل الموارد الجبائية*	جودة الخدمة	535 057 000	55 537 500	34 700 000
	الإحاطة بالمجال الضريبي ومحاربة الغش		33 322 500	18 500 000
تدبير الملك الخاص للدولة*	ظروف العمل	84 550 000	13 150 000	10 230 000
	دعم تدبير الملك الخاص للدولة		8 290 000	29 400 000
المجموع		2.208.569.000	378.490.000	200.910.000

* تشمل هذه البرامج الاعتمادات المالية للجهات

الجزء الثاني: تقديم برامج الوزارة

برنامج الدعم والقيـــادة

- **استراتيجية البرنامج**

يهدف برنامج الدعم و القيادة إلى تدبير موارد وزارة الاقتصاد و المالية، التفتيش، التدقيق و تقييم السياسات العمومية و الدفاع القضائي. ويشرف السيد الكاتب العام للوزارة على هذا البرنامج.

وبهذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن التنفيذ العملي للبرنامج هو من مسؤولية المدراء ومسؤولي كل المديريات. وتتبني استراتيجية هذا البرنامج على ثلاثة محاور هي:

المحور الأول:

نظرا للتطورات ولتسارع تغير بيئة التدخل، فإن الوزارة مطالبة بمضاعفة جهودها لتكون أقرب إلى تطلعات شركائها مع ضمان تدبير أنجع للموارد يستجيب لمعايير الكفاءة و الفعالية.

وهكذا، فان الرافعات الاستراتيجية لمديرية الشؤون الإدارية والعامة تتمثل في استمرارية الجهود الرامية إلى تحديث تدبير الموارد وترتكز على المحاور التالية:

- تثمين وتطوير الموارد البشرية؛
- وضع وتبسيط وتحسين المساطر؛
- ترشيد و أمثلة النفقات ؛
- تطوير أدوات ونظم المعلومات؛
- توطيد جهود التواصل والانفتاح و الشراكة.

المحور الثاني:

ترمي الخطة الاستراتيجية للمفتشية العامة للمالية تحقيق عدة أهداف يمكن تصنيفها في اتجاهين رئيسيين:

- تكييف مهام المفتشية العامة للمالية مع السياق الجديد والمساهمة في الحكامة الجيدة المالية والاقتصادية عبر تعزيز اختصاصات وتموقع المفتشية العامة للمالية مع تكريس جزء من برنامجها للمراقبة والتدقيق وتطوير مهام تدقيق الأداء و تقييم نتائج السياسات والبرامج والمشاريع العمومية والإسهام في الوقاية من الفساد والغش و مكافحتهما وتطوير مشاركتها النشيطة في حركة الإصلاح والمساهمة في تحسين جودة المراقبة و التدقيق الداخليَيْن وتطوير الشراكة والتعاون مع غيرها من مؤسسات وهيئات المراقبة.

- تعزيز قدرات المفتشية العامة للمالية ووسائل العمل عبر تكييف الإجراءات و التنظيم الداخلي ومراجعة النظام المعلوماتي لتعزيز استخدامه في المهام وزيادة عدد أعضائها وتحديث تدبير الموارد البشرية والكفاءات والتوفر على الوسائل الميزانية الكافية.

المحور الثالث:

تمارس الوكالة القضائية للمملكة مهمة الدفاع عن الدولة أمام القضاء وذلك من أجل التقليص من التبعات المالية للمنازعات على خزينة الدولة في أفق أن تصبح، بحكم التجربة التي تراكمها، قطب خبرة في مجال منازعات الإدارة.

- **المسؤول عن البرنامج**

السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد و المالية.

- **فاعلو القيادة**

مديرية الشؤون الإدارية والعامة والمفتشية العامة للمالية والوكالة القضائية للمملكة.

- **أهداف ومؤشرات أداء البرنامج**

  - **الهدف 1: تحسين تدبير الموارد البشرية وتطوير المهارات**

    - **المؤشر 1.1: عدد أيام / شخص / تكوين (JHF)**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
عدد أيام/شخص/تكوين	6	6	6

تدقيقات منهجية:

يمثل هذا المؤشر معدل أيام التكوين لكل موظف، ويتم احتسابه بالاعتماد على العدد الإجمالي لأيام التكوين الذي تحقق في السنة، بالنسبة لعدد الموظفين. ويعكس هذا المؤشر المجهود المبذول من أجل تطوير والرفع من مؤهلات وكفاءات الأطر والموظفين.

مصادر المعطيات:

المعلومات متوفرة بفضل النظام المعلوماتي المندمج لتدبير الموارد البشرية (جسر).

  - **الهدف 2: تعزيز النظم المعلوماتية وضمان توفرها**

    - **المؤشر 2.1: نسبة توفر النظم المعلوماتية**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	99 %	99.5 %	99.5 %

تدقيقات منهجية:

يقيم هذا المؤشر الأنظمة المعلوماتية لدى المدبرين والمستعملين النهائيين من خلال احتساب عدد تردد الأعطاب التقنية المسجلة ومدتها.

مصادر المعطيات:

يتم تجميع المعلومات وتحليلها في إطار عمليات رصد الأنظمة المعلوماتية.

- **الهدف 3: تحسين وتطوير فعالية تدخل الوكالة القضائية للمملكة**

  - **المؤشر 1.3: الفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين والمبالغ المحكوم بها**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	36%	36%	36%

تدقيقات منهجية:

يتم بمقتضى هذا المؤشر تحديد الفرق بين المبالغ المطالب بها من طرف المدعين و تلك المحكوم بها فعلا، مما يسمح بتحديد المبالغ التي يمكن توفيرها لفائدة خزينة الدولة.

مصادر المعطيات:

يتم تحديد الفرق بالاطلاع على منطوق الأحكام و حيثياتها و كذا مطالب المدعين الواردة في المقالات والمذكرات.

  - **المؤشر 2.3: احترام الآجال القانونية**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	99%	100%	100%

تدقيقات منهجية:

يسمح هذا المؤشر بمعرفة مدى احترام المؤسسة للآجال القانونية للجواب والطعون.

مصادر المعطيات:

الملفات، التنقلات المباشرة للمحاكم و التبليغات المتوصل بها عن طريق المفوضين القضائيين.

- **الهدف 4: الرفع من نسبة الأحكام الصادرة لفائدة الدولة**

  - **المؤشر 1.4: نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة حسب مراحل و درجات التقاضي**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	60%	62%	62%

تدقيقات منهجية:

يسمح هذا المؤشر بمعرفة عدد الأحكام الصادرة لفائدة الدولة و تلك الصادرة ضدها، مع الأخذ بعين الاعتبار نوع المحكمة و درجتها.

مصادر المعطيات:

الإحصائيات المتوفرة لدى المؤسسة و المستخرجة من الأحكام القضائية المتوصل بها.

- **الهدف 5: تحسين نوعية خدمات المشورة، التدقيق والتقييـم**

  - **المؤشر 1.5: نسبة الرضى لدى طالبي مهام التفتيش**

الوحدة	توقعات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
نسبة الرضى	**-**	**75%**	**80 %**

وصف المؤشر

هذا المؤشر يتم قياسه عبر استجواب (تعبئة استمارة) لدى جميع طالي مهام التفتيش. والمعنيين هم مهام المشورة، التدقيق وتقييم إقفال الحســاب بالنسبة للسنة.

رضى طالبي المهام التفتيش يتم تقييمها عبر القيمة المضافة للمهمة حسب معيارين: نوعية التشخيص وكذا ملائمة والطابع العملي للتوصيات. فكل معيار يتم قياسه حسب سلم من أربع مستويات (غير كافي، كافي، مرضــي ومرضي جدا) مع 0 إلى 3. المؤشر هو معدل النقطة المحصلة عائدة إلى نسبة 100 (كسر رابط بين نقطة المعيار والنقطة الأعلى المسندة لهذا المعيار مضاعفة في 100)

تدقيقات منهجية:

لا تتوفر المفتشية العامة للمالية على السيطرة الكاملة على هذا المؤشر حيث أن الأداء المسجل سيتعلق أكثر بالمجهودات المتواصلة للمفتشية العامة للمالية لتحسين خدماتها ، وقدرات طالبي مهام التفتيش على ملئ الاستمارات الموجهة إليهم بشكل محايد.

المواءمة الاستراتيجية: والتوافق

هذا المؤشر يندرج في إطار التوجه الاستراتيجي الذي يهدف لملائمة مهام المفتشية العامة للمالية في السياق الجديد والإسهام في الحكامة الرشيدة على المستوى الاقتصادي والمالي وذاك بتخفيض عدد مهام التفتيش الكلاسيكية للمفتشية العتمة للمالية في اتجاه تدخلات هادفة ذات قيمة مضافة مرتفعة، خصوصا مهام المشورة، تدقيق الأداء ، دراسات حول تقييم البرامج السياسات العمومية.

مصادر المعطيات:

المعطيات يتم تحصيلها من النظام المعلوماتي وتسيير مهام التفتيش الخاص بالمفتشية العامة للمالية وكذا الاستمارات الموجهة لطالبي مهام التفتيش.

برنامج " السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية "

- **استراتيجية البرنامج**

يقوم برنامج " السياسة الاقتصادية واستراتيجية المالية العمومية" بتجميع الوسائل المخصصة لدعم السياسات الميزانياتية والحفاظ على التوازنات الماكرواقتصادية وتقنين القطاع المالي و تدبير الخزينة والمساعدة على اتخاذ القرار في مجال السياسة الاقتصادية والمالية و كذا لتدبير محفظة الدولة و مراقبة المقاولات العمومية إضافة إلى تأطير قطاع الاحتياط الاجتماعي وتنظيم ومراقبة التأمينات وإعادة التأمينات. وسيتولى السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد و المالية قيادة هذا البرنامج. ويدخل التنفيذ العملي للبرنامج ضمن مسؤولية مدراء ومسؤولي المديريات المعنية.

وتنبني استراتيجية هذا البرنامج على خمسة محاور هي:

المحور الأول:

استهدف الإصلاح الموازناتي الذي انطلق منذ سنة 2002، بالأساس تحديث تدبير موارد الميزانية والبحث عن نجاعة النفقات العمومية، وذلك لضمان تحسين جودة الخدمات العمومية وتحقيق أحسن وقع للسياسات العمومية على المستفيدين.

وفي هذا السياق ، يمنح إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية فرصا جديدة لتطوير النجاعة والشفافية والمساءلة وكذا مشاركة المواطن عن قرب في إيجاد الحلول المناسبة لانشغالاته.

في إطار هذه الدينامية، تعمل مصالح مديرية الميزانية على دعم الاستثمار العمومي وتعبئة التمويلات الخارجية اللازمة لإنجاز المشاريع وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين إضافة إلى المساهمة في تحسين فعالية الإدارة العمومية. وتكتسي تلبية انتظارات المواطنين أهمية كبرى بالنسبة لمدبري وزارة الاقتصاد والمالية، حيث يشكل الولوج إلى المعلومة إحدى هذه الانتظارات الرئيسية لأن ذلك من شأنه تعزيز مشاركة المواطنين في إعداد السياسات العمومية وتحديد الخيارات الميزانياتية بهدف تحقيق الشفافية الموازاناتية والتي ما فتئ المغرب يسجل فيها تقدما مهما بالرغم من عدم تعديل النصوص التشريعية في هذا المجال.

المحور الثاني:

بحكم المهام المسندة إليها و كذا تدخلها في العديد من المجالات، تعمل مديرية الخزينة و المالية الخارجية في تحفيز و دعم النمو الاقتصادي في بلادنا من خلال مساهمتها في تحسين ظروف تمويل الاقتصاد وبيئة الأعمال.

وبالتالي، يعتبر الحفاظ على إطار ماكرو اقتصادي مستقر شرط مسبق يحدد إمكانيات تحقيق نمو مستدام وشامل. و في هذا الصدد، و باعتبارها حارسا للتوازنات الماكرو اقتصادية وبحكم دورها في إضاءة الخيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية والنقدية، تحدد مديرية الخزينة و المالية الخارجية شروط هذه التوازنات وتساهم في تحقيقها.

و كامتداد منطقي لهذه المهمة، توفر مديرية الخزينة و المالية الخارجية تمويل الخزينة وإدارة الديون وتساعد على تمويل العجز في ميزان المدفوعات وعلى تمويل المشاريع الهيكلية وكذا مشاريع الشركات والمؤسسات العامة.

و في إطار مراقبة التوازنات الماكرو اقتصادية ، تساهم مديرية الخزينة و المالية الخارجية كذلك في تحديث الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع المالي وذلك من أجل الرقي بهذا القطاع وفقا للمعايير الدولية وكذا تمكين الفاعلين الاقتصاديين من الحصول على التمويلات الضرورية لمشاريعهم.

المحور الثالث:

إن المؤسسات والمقاولات العمومية مدعوة أكثر من أي وقت مضى، الى مضاعفة جهودها لمواكبة دينامية الاصلاحات التي تم تكريسها ببلادنا، بالنظر إلى أدوارها في توفير الخدمات العمومية للمواطنين والمقاولات وإنجازها لمشاريع مهيكلة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتهيئة الترابية وإنعاش الاستثمار في قطاعات مختلفة.

وفي هذا السياق، تواصل المؤسسات والمقاولات العمومية التكفل بدورها كقاطرة لتنفيذ الاستراتيجيات القطاعية وإنجاز مشاريع البنيات التحتية الرامية لتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية لبلدنا وتنويع مصادر النمو وتحسين ظروف عيش المواطنين.

وفي هذا الإطار، ستعمل مديرية المنشآت العامة والخوصصة بصفتها المكلفة بالمراقبة المالية و تتبع قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية على مواكبة المنشآت والمقاولات العمومية عن طريق مجموعة من المشاريع المتعلقة أساسا بإصلاح منظومة الحكامة والمراقبة المالية و تطوير سياسة تدبير نشيط للمحفظة العمومية.

المحور الرابع:

تلعب مديرية الدراسات والتوقعات المالية، انطلاقا من الاختصاصات المسندة لها، دورا محوريا داخل وزارة الاقتصاد والمالية في مجال تتبع وتقييم السياسات العمومية مستجيبة بذلك للتحولات العميقة التي يعرفها المحيط الوطني والجهوي والدولي. ومن خلال مساعدتها في اتخاذ القرار حول مواضيع هيكلية وذات أهمية قصوى بالنسبة لبلادنا، تساهم المديرية بذلك في تدعيم الدور الاقتصادي لوزارة الاقتصاد والمالية ومساهمتها الفعالة في ترشيد التدخلات العمومية في مختلف المجالات وذلك مع الحرص على الفعالية والنجاعة والإنسجام.

وتتلخص أهم الأهداف الاستراتيجية لهذا المحور في النقاط التالية:

- العمل على استقرار الإطار الماكرواقتصادي والأهداف المحددة من قبل الحكومة على مستوى النمو والتوازن المالي.

- المساهمة في تقييم السياسات العمومية.
- وضع وتطوير آليات النمذجة ودراسات الآثار على مستوى الوزارة.
- تطوير وتدقيق تحاليل الظرفية المستخدمة كأساس للتوقعات المالية وللمالية العمومية.

المحور الخامس:

تتلخص الاتجاهات الاستراتيجية لمديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي حول المحاور التالية:

- ملاءمة مهمة مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي مع تطور قطاع التأمينات وبيئته؛
- تقوية دور المديرية في تأطير ومراقبة قطاع الاحتياط الاجتماعي ؛
- توطيد دور التأمين في حماية الأشخاص والممتلكات؛
- تحسين أساليب العمل والموارد البشرية والمادية.

وتدخل هذه الاستراتيجية في إطار استمرارية الأوراش التي شرعت فيها والمتعلقة أساسا بالمحاور الأساسية التالية :

- تحسين الحكامة لقطاع التأمينات من خلال اتخاذ المعايير الدولية في هذا المجال؛
- مواصلة عملية إدماج الصناديق الداخلية للتقاعد التابعة لبعض المؤسسات العمومية في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد ؛
- إعادة تعريف مهمة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين؛
- إصلاح حكامة القطاع التعاضدي؛
- توطيد دور التأمين في حماية الأشخاص والممتلكات خاصة من خلال وضع نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وتأسيس إجبارية بعض التأمينات في ميدان البناء ؛
- وضع إطار قانوني خاص بالتأمين التكافلي.

- **المسؤول عن البرنامج**

السيد الكاتب العام لوزارة الاقتصاد و المالية.

- **فاعلو القيادة**

مديرية الميزانية ومديرية الخزينة والمالية الخارجية ومديرية الدراسات والتوقعات المالية ومديرية المنشآت العامة والخوصصة ومديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

- **أهداف ومؤشرات أداء البرنامج**

  - **الهدف 1: تحسين شفافية الأداء الميزانياتي**

    - **المؤشر 1.1: نسبة رضى البرلمانيين أعضاء لجان المالية عن جودة الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	-	65%	70%

تدقيقات منهجية:

يتعلق هذا المؤشر نسبة رضى البرلمانيين أعضاء لجان المالية عن جودة الوثائق المرافقة لمشروع قانون المالية، حيث سيمكن هذا المؤشر من تقييم جودة هذه الوثائق على أساس الآراء التي سيبدونها بهذا الخصوص بهدف العمل على تحسينها بناء على ملاحظاتهم واقتراحاتهم في هذا الشأن.

مصادر المعطيات:

استطلاع سنوي للرأي سيتم اجراؤه من طرف مديرية الميزانية لدى البرلمانيين مباشرة بعد المصادقة على مشروع قانون المالية للسنة (شهر يناير عموما).

- **المؤشر 2.1: تنقيط "مؤشر الميزانية المفتوحة"**

الوحدة	إنجازات 2012	إنجازات 2014	توقعات 2016
الرتبة	**69/94**		
مجموع النقاط	**38**	**42**	**46**

تدقيقات منهجية:

تم إعداد مؤشر الميزانية المفتوحة من طرف منظمة "الشراكة الدولية للموازنات"IBP سنة 2002 بهدف المقارنة بين البلدان من حيث مدى توفر المعلومات المتعلقة بالميزانية و من حيث القيام الإجراءات الميزانياتية المتخذة.

يقيم هذا المؤشر كمية ونوع المعلومات التي تضعها الحكومات رهن إشارة العموم من خلال ثمان وثائق رئيسية تتعلق بالموازنة والتي يتم نشرها خلال السنة المالية :

- تقرير ما قبل الموازنة؛
- مشروع موازنة السلطة التنفيذية؛
- الميزانية المعتمدة؛
- ميزانية المواطن؛
- التقارير المعدة خلال السنة؛
- التقارير النصف سنوية؛

- تقارير نهاية السنة؛
- تقرير تدقيق الحسابات.

مصادر المعطيات:

يتم استخلاص نتائج استطلاع الموازنة على أساس استبيان قوامه 125 سؤالا، منها 95 سؤالا يتناول بصفة مباشرة مدى ولوج العموم إلى شمولية المعلومات المتوفرة في الوثائق الرئيسية الثمان المتعلقة بالموازنة والتي التزمت الحكومة بنشرها خلال مختلف مراحل الدورة الميزانياتية، و30 سؤالا آخرا متعلقا بإمكانية مشاركة العموم في العمليات الميزانياتية و كذا الأدوار التي تلعبها المؤسسة التشريعية ومؤسسات الرقابة العليا في إعداد ومراقبة الميزانية.

وبالتالي،تمكن الأجوبة على أسئلة هذا الاستبيان من الحصول على مجموع نقاط مؤشر الميزانية المفتوحة للبلد،وكذا رتبته وترتيبه بين البلدان التي شملتها الدراسة.

- **الهدف 2: تحسين وتحديث أدوات التمويل لتلبية احتياجات الخزينة**

  - **المؤشر 1.2: نسبة رضى فاعلي سوق التمويل من التدابير والإصلاحات المتخذة لتحديث سوق سندات الخزينة**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	-	70%	75%

تدقيقات منهجية:

سيتم إجراء استطلاع رأي سنوي على مستوى المتدخلين الرئيسيين والمستثمرين في سوق سندات الخزينة للاطلاع على وجهات نظرهم بشأن سير سياسة التمويل المتبعة والحصول على اقتراحاتهم من أجل التحسين أو التدابير و الإصلاحات الممكن إدخالها من أجل تطوير سوق الدين الداخلي.

مصادر المعطيات:

استطلاع رأي على مستوى المتدخلين الرئيسيين في سوق سندات الخزينة بما في ذلك الوسطاء في سندات الخزينة (IVT) وشركات الإدارة.

  - **المؤشر 2.2: درجة تقارب محفظة الديون مع المحفظة المعيار، ولا سيما من حيث (أ) حصص الديون الداخلية والخارجية، (ب) بنية محفظة الدين الخارجي حسب العملة (ج) متوسط العمر لمحفظة سندات الخزينة**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
الدين الخارجي في بنية محفظة الديون	25-30%	25-30%	25-30%
الدين الداخلي في بنية محفظة الديون	70-75%	70-75%	70-75%
الأمد المتوسط للدين	5-6 سنوات	5-6 سنوات	5-6 سنوات
بنية محفظة الدين الخارجي بالدولار والعملات المرتبطة	14%	14%	20 %
بنية محفظة الدين بالأورو	77%	78%	80 %

تدقيقات منهجية:

بالإضافة إلى حرصها على ضمان تمويل الخزينة، تعمل مديرية الخزينة والمالية الخارجية على ملاءمة بنية محفظة سندات الخزينة مع البنية المرجعية المستهدفة والتي تمكن من تقليص التكاليف والمخاطر المالية المرتبطة بها.

مصادر المعطيات:

نظام المعلومات المندمج لتدبير الدين والخزينة العمومية لوزارة الاقتصاد والمالية.

- **المؤشر 2.3: المتوسط السنوي للرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة**

الوحدة	انجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
مليار درهم	2.7	ما بين 2 و 3	ما بين 2 و 3

تدقيقات منهجية : تعمل مديرية الخزينة والمالية الخارجية، من خلال عملياتها اليومية في السوق النقدية، عبر عمليات الإيداع أو الاقتراض، على ضمان استقرار رصيد الحساب الجاري للخزينة في مستوى معين يتمثل في الحد الأدنى الذي يؤمن تغطية النفقات غير المرتقبة.

مصادر المعطيات: الرصيد اليومي للحساب الجاري للخزينة المقدم من طرف بنك المغرب

- **الهدف 3: تعزيز دور القطاع المالي في تمويل الاقتصاد**

- **المؤشر 1.3 :العدد التراكمي للأسر المستفيدة من " صندوق ضمان السكن"**

الوحدة	انجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
العدد	129 000	152 000	170 000

تدقيقات منهجية:

العدد التراكمي للأسر المستفيدة من "صندوق ضمان السكن" لامتلاك أو بناء محل سكناهم الرئيسي.

مصادر المعطيات:

صندوق الضمان المركزي

- **المؤشر 2.3: عدد مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد سنويا من برامج صندوق الضمان المركزي**

الوحدة	انجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
العدد	1858	2257	2655

تدقيقات منهجية:

عدد مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستفيد سنويا من برامج الضمان

مصادر المعطيات:

صندوق الضمان المركزي

- **الهدف 6: الإطار الماكرو اقتصادي وتتبع الظرفية**

- **المؤشر 1.6: الفرق في التوقعات**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	0.5	0.2	0.2

- **المؤشر 2.6: عدد مذكرات الظرفية المنجزة**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
العدد	12	12	12

تدقيقات منهجية:

تولي مديرية الدراسات والتوقعات المالية أهمية خاصة لإعداد الإطار الماكرو اقتصادي للمدى القصير والمتوسط، كما تعد دراسات معمقة حول المسار الحالي والمستقبلي للاقتصاد الوطني. ويهدف إعداد الإطار الماكرو اقتصادي إلى إجراء دراسة استباقية للظروف التي سيجري خلالها تنفيذ القانون المالي، وإعداد التوقعات الاقتصادية والمالية وتحيينها وذلك على أساس تطور مختلف مكونات الاقتصاد وكذا تبيان هامش التحرك وكذا الإكراهات المترتبة عن كل ذلك بالنسبة للتدخلات العمومية.

كما تقوم المديرية بإعداد التوقعات للمدى المتوسط اللازمة لوضع إطار النفقات للمدى المتوسط. وهذا الأخير هو عبارة عن مجموعة متجانسة من الأهداف الاستراتيجية وبرامج النفقات العمومية التي تحدد الإطار التي ستعمل في إطاره الوزارات العملية أو التنفيذية على اتخاذ القرارات التي تهم توزيع وتوظيف مواردها.

وفي إطار العمل على ضمان تتبع أفضل للظرفية الوطنية والدولية، تصدر مديرية الدراسات والتوقعات المالية نشرة شهرية للظرفية. وتتطرق هذه النشرة لمجموعة من الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية على المستويين الوطني والدولي. وتستخدم لهذا الغرض مناهج إحصائية متطورة لمعالجة المعلومات وكذا مناهج لتحليل المعطيات وآليات للنمذجة وللتوقعات البين سنوية.

مصادر المعطيات:

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالية (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...)

- **الهدف 7: المساهمة في تقييم السياسات العمومية**

  - **المؤشر 1.7: عدد الدراسات المنجزة**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
العدد	14	15	16

تدقيقات منهجية:

تقوم مديرية الدراسات والتوقعات المالية، انطلاقا من الاختصاصات المسندة لها، بإنجاز العديد من الدراسات حول إشكاليات اقتصادية ومالية واجتماعية. إضافة إلى ذلك، فهي تتكلف، داخل وزارة الاقتصاد والمالية، بتتبع وتقييم آثار السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات القطاعية. وتستخدم، لهذا الغرض، آليات متنوعة للنمذجة وتقييم الآثار وكذا نماذج قطاعية للاستجابة لإشكاليات محددة.

مصادر المعطيات:

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالي (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...)

- **الهدف 8: دراسة النمو والتشغيل والتنافسية**

  - **المؤشر 1.8: عدد الدراسات المنجزة**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
العدد	8	8	10

تدقيقات منهجية:

تعمل مديرية الدراسات والتوقعات المالية على إنجاز العديد من الدراسات التي تمكن من تنوير مسار السياسة الاقتصادية وتتبع التحولات التي يعرفها النسيج الاقتصادي الوطني. ففي ظل محيط تطبعه العديد من التساؤلات حول النماذج التي تمكن من ضمان النمو الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل، تقوم المديرية بإعداد دراسات ترمي إلى تحقيق غاية مزدوجة : إلقاء المزيد من الضوء على خلفيات نموذج نمو الاقتصاد الوطني وكذا التأكيد على الإجراءات التي يجب اتخاذها بهدف ضمان استقرار واستمرارية دائمة لنموذجنا الاقتصادي خلال عشرات السنين القادمة.

وفي هذا الإطار، تتم معالجة مجموعة من المواضيع المتعلقة على العموم بإمكانيات ودورة النمو، وتوجهات الإنتاج، والدور المحرك للاستهلاك، وفعالية الاستثمار، وتأثير كل ذلك على التوازنات الأساسية خصوصا الميزان التجاري وسوق الشغل.

كما تعمل المديرية على تتبع التنافسية عبر مجموعة من المؤشرات والتحاليل الدقيقة للتموقع التنافسي للمغرب على المستوى الإجمالي والقطاعي.

مصادر المعطيات:

مختلف شركاء مديرية الدراسات والتوقعات المالي (مديريات الوزارة، باقي القطاعات الوزارية، الهيئات الدولية والوطنية...)

- **الهدف 9: تحسين حكامة وفعالية المؤسسات والمقاولات العمومية**

  - **المؤشر 1.9: تطور عدد المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتوفر على عقد برنامج**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	-	100	100

  - **المؤشر 2.9: معدل الموافقة/ تأييد أدوات التدبير**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	-	100	100

- **المؤشر 3.9: معدل الميزانية الموافق عليها قبل متم شهر مارس**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	-	100	100

- **الهدف 10: دعم موارد الميزانية العامة**

- **المؤشر 1.10: معدل تحقيق انجازات المؤسسات و المقاولات العمومية**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	-	100	100

- **الهدف 11: إعادة التفكير في الرقابة (أهداف، مقاربة وأساليب...) على قطاع التأمين والعمل في اتجاه تطويرها**

- **المؤشر 1.11: عدد يوم/شخص مراقبة وسطاء التأمين**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
عدد	**350**	**450**	**450**

تدقيقات منهجية:

المؤشر المعتمد يسمح بقياس حصة مراقبة شبكة توزيع عملية التأمين من طرف المديرية.

مصادر المعطيات:

مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي (قسم مراقبة وسطاء التأمين)

- **المؤشر 2.11: عدد تقارير مراقبة مقاولات التأمين وإعادة التأمين**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
عدد	**17**	**17**	**17**

تدقيقات منهجية:

المؤشر المعتمد هو عدد التقارير المنجزة من طرف مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي في إطار مهام مراقبة شركات التأمين وإعادة التأمين.

مصادر المعطيات:

مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي (قسم مراقبة مقاولات التأمين)

تعليق:

في إطار مهمة المراقبة، تقوم السلطة الوصية بإعداد تقارير سنوية عن أنشطة كل مقاولة تأمين وإعادة التأمين. وتنجز كذلك مذكرة تلخص جميع هذه التقارير، وتبين حصيلة نشاط المراقبة خلال السنة وتفرز اتجاهات تطور قطاع التأمين وتحدد محاور المراقبة للسنة الموالية وتقدم اقتراحات لإجراء تغييرات أو تحديث النصوص القانونية المتعلقة بقطاع التأمينات.

- **الهدف 12: المشاركة في تصميم وتنفيذ نظام إصلاح أنظمة التقاعد ووضع قواعد الرقابة على هيئات الاحتياط الاجتماعي**

  - **المؤشر 1.12: عدد المشاركات في لجان المراقبة للتعاضديات**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
عدد	**12**	**12**	**12**

تدقيقات منهجية:

المؤشر المعتمد هو عدد لجان المراقبة الخاصة بالتعاضديات التي تشارك فيها مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي.

مصادر المعطيات:

مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي (قسم تأمينات الأشخاص)

برنامج "تسهيل و تأمين المبادلات و حماية المستهلك"

- **استراتيجية البرنامج**

انخرطت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة منذ عدة سنوات في مجموعة من أوراش الإصلاح لتتفاعل أكثر مع محيطها ولتواكب تطورات السياق الوطني والعالمي بغية إنجاز مهامها بنجاعة أكبر.

وبهدف تعزز مساهمتها في تحسين مناخ الأعمال ودعم المداخيل الجبائية وحماية المواطن والمستهلك، عملت إدارة الجمارك خلال سنة 2011 على بلورة استراتيجية جديدة في أفق 2015 من خلال تصميم مخطط استراتيجي للفترة الممتدة بين 2011 و2015 وهيكلته على أساس 10 التزامات قوية تمت ترجمتها إلى أكثر من 40 مشروع استراتيجي.
يهدف هذا المخطط إلى وضع متطلبات وتطلعات زبناء هذه الإدارة ضمن أولوياتها، ويتعلق الأمر بكل من الفاعلين الاقتصاديين والشركاء المؤسساتيين والخواص.

وبذلك، شرعت خلال سنة 2011 في بلورة استراتيجية جديدة في أفق 2015 لكي تعزز مساهمتها في تحسين مناخ الأعمال ودعم المداخيل الجبائية وحماية المواطن والمستهلك. ولقد تم تصميم المخطط الاستراتيجي لفترة 2011-2015 على أساس تطلعات ثلاثة أصناف من زبناء الإدارة ويتعلق الأمر بكل من الفاعلين الاقتصاديين، الشركاء المؤسساتيين والخواص. حيث تمت هيكلته حول 10 التزامات قوية اتخذتها الإدارة تجاه زبنائها، وترجمت هذه الالتزامات بدورها إلى أكثر من 40 مشروعا استراتيجيا.

إن اعتبار "الزبون" محورا أساسيا في استراتيجية إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة وتنظيم العمل في إطار "مشاريع" يشكل في حد ذاته مقاربة جديدة لتحقيق المهام الموكلة إليها في ظل التحديات والإكراهات التي تواجهها في الميادين التدبيرية للإدارة.

- **المسؤول عن البرنامج**

السيد المدير العام لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

- **المتدخلين في القيادة**

المدراء المركزيون
المدراء الجهويون
رؤساء الأقسام
رؤساء المشاريع

- **أهداف ومؤشرات أداء البرنامج**

- **الهدف 1: تبسيط المساطر بغية تسهيل المبادلات**

  - **المؤشر 1.1: مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
المدة بالساعات	7 س70 د	7 س00 د	6 س30 د

تدقيقات منهجية:

مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى هو متوسط الفرق بين تاريخ إيداع التصريح المفصل للبضائع وتاريخ قبول منح شهادة رفع اليد بالنسبة للسلع التي لا تتطلب تدخل أجهزة المراقبة الأخرى (المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، مديرية مراقبة الجودة،..)

مصادر المعطيات:

يتم الحصول على هذه المعطيات من النظام المعلوماتي لرصد المؤشرات الخاصة بالجمارك "SIID"

محدودية المؤشر:

هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التصاريح المفصلة التي لا تستوجب تراخيص أجهزة المراقبة الأخرى، والتي مثلت حوالي 64% من مجموع التصاريح المفصلة المطابقة للبضائع خلال الستة أشهر الأولى لسنة 2014.

يمكن لهذه المدة أن تطول بسبب مدة الاستخلاص التي ترجع للفاعل الاقتصادي المعني بالأمر.

تعليق:

تقلص مدة الاستخلاص الجمركي دون احتساب مدة تدخل أجهزة المراقبة الأخرى، يدل على تحسن المساطر الجمركية في اتجاه انسيابية أكثر للبضائع. هذا التقلص يؤثر إيجابا على تنافسية الشركات.

- **الهدف 2: ضمان الظروف المواتية للمنافسة المشروعة**

  - **المؤشر 1.2: المداخيل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
مليار درهم	2.3	2.5	2.7

تدقيقات منهجية:

المداخيل الإضافية نتيجة المراقبة الجمركية هي المبلغ الإجمالي للرسوم والضرائب الإضافية المسجلة نتيجة مختلف أنواع المراقبة الجمركية (المراقبة البعدية والفورية)، كالمتعلقة بالقيمة والمنشإ والأصل والنوع وغيرها.
في حالة المنازعات، يتم احتساب مداخيل القضايا التي سويت عن طريق الصلح أو بتنفيذ قضائي.

مصادر المعطيات:

حساب يدوي لمبالغ الرسوم والضرائب في مختلف المديريات الجهوية

محدودية المؤشر:

- عملية جمع المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر عن طريق الحساب اليدوي يمكن أن يرفع من هامش الخطأ؛
- جمع المعطيات سيتم مستقبلا بطريقة أتوماتيكية بعد تحسين النظام المعلوماتي للإدارة.

تعليق:

سيمكن هذا المؤشر من معرفة الجهود المبذولة من طرف الإدارة بخصوص تطوير آليات المراقبة الجمركية وتحصيل مدا خيل إضافية.

- **الهدف 3: تحسين جودة الخدمات وظروف العبور بالمراكز الحدودية**

  - **المؤشر 1.3: متوسط مدة معالجة الشكايات و طلبات المعلومات**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
اليوم	12	11	10

تدقيقات منهجية:

- مدة معالجة شكاية أو طلب معلومة : الفرق بين تاريخ التوصل بالشكاية (أو طلب المعلومة) وتاريخ إرسال رد الإدارة؛
- متوسط مدة معالجة جميع الشكايات وطلبات المعلومات المتوصل بها : عبر قسمة مجموع آماد الإجابة على عدد الشكايات وطلبات المعلومات المتوصل بها

مصادر المعطيات:

حساب آلي بالنسبة للشكايات بفضل اعتماد نظام معلوماتي لتدبير الشكايات. بالنسبة لطلبات المعلومات، سيتم معالجتها مستقبلا بنفس النظام.

تعليق:

- المدة المتوسطة لمعالجة الشكايات قد تتأثر بالوقت اللازم للفصل في بعضها نظرا للأبحاث والتحريات اللازمة؛
- إن الإجابة في مدة وجيزة يمكن أن يعزى إلى تفاعلية المصالح المعنية، بيد أن استغراق الإجابة مدة طويلة قد يكون راجعا إلى طبيعة الشكاية.

- **المؤشر 2.3: متوسط معدل تهيئة وتجهيز فضاءات الاستقبال**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	40	70	100

تدقيقات منهجية:

معدل تهيئة فضاءات الإستقبال وتجهيزها بالمعدات المكتبية والمعلوماتية ووسائل التشوير والإعلان، إضافة إلى أنظمة تدبير طوابير الانتظار.

مصادر المعطيات:

يعتمد في الحساب اليدوي لهذا المعدل على التوقعات والإنجازات المرتبطة بإمدادات المصالح المكلفة بالاستقبال.

محدودية المؤشر:

لا يعكس هذا المؤشر جودة الخدمات بل يمكن من التأكد من ملائمة الإمكانيات والوسائل المعتمدة مع الإطار المرجعي للاستقبال اللائق للمرتفقين

تعليق:

كلما اقترب هذا المعدل من نسبة 100٪، إلا وأظهر استجابة إدارة الجمارك للمتطلبات اللوجيستكية لاستقبال لائق وفقا للإطار المرجعي المعتمد.

برنامج تنفيذ النفقة العمومية و التحصيل ومسك المحاسبة العمومية

- **استراتيجية البرنامج**

يعكس هذا البرنامج الرؤية الاستراتيجية للخزينة العامة للمملكة في مجال تنفيذ المالية العمومية وكذا مهام دعم تحقيق هذه الرؤية.

يجمع هذا البرنامج بين الوسائل المخصصة لتحسين ظروف العمل والاستقبال، و لعمليات تحصيل مداخيل الدولة و الجماعات الترابية و لتدبير النفقات العمومية و لمسك الحسابات العمومية.

- **المسؤول عن البرنامج**

مدير الدعم و تدبير الموارد، بصفته آمر بالصرف مساعد.

- **فاعلو القيادة**

المديرون المركزيون و الخزنة الجهويون.

- **أهداف ومؤشرات أداء البرنامج**

  - **الهدف 1 :تحسين محيط عمل الموظفين و ظروف استقبال المرتفقين**
    - **المؤشر .1.1: عدد المقرات الإدارية التي تمت إعادة تهيئتها**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
عدد	10	10	10

تدقيقات منهجية:

عدد المقرات الإدارية التي تمت إعادة تهيئتها : هو العدد السنوي لعمليات إعادة التهيئة التي تم إنجازها. يمكن هذا العدد من تقييم وتيرة عمليات إعادة التهيئة ذات الأولوية التي تم إنجازها.

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

  - **الهدف 2 : تعبئة موارد الدولة و الجماعات الترابية**
    - **المؤشر 1.2 : معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
معدل التحصيل	73%	75%	78%

- **المؤشر 2.2 : المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
مليار درهم	2.6	2.8	3

تدقيقات منهجية:

معدل التحصيل بالنسبة للسنة الجارية : هو معدل التحصيل الصافي الذي يقيس التحصيل المنجز بالنسبة للمبالغ المتكفل بها خلال السنة الجارية و التي لم تكن موضوع إيقاف قانوني لتحصيلها (المنازعات القضائية، الضرائب غير المستحقة، تسهيلات في الأداء وما إلى ذلك).

المداخيل المحصلة المتعلقة بالسنوات السابقة : هو مبلغ المداخيل الفعلية المحصلة المتعلقة بالباقي استخلاصه بالنسبة للسنوات السابقة.

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

- **الهدف 3 :تبسيط وتحديث أداء الضرائب و الرسوم**
  - **المؤشر .1.3: عدد عمليات أداءات الضرائب و الرسوم المنزوعة الصفة المادية عنها**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
عدد	50 000	65 000	85 000

تدقيقات منهجية:

عدد عمليات أداءات الضرائب و الرسوم المنزوعة الصفة المادية عنها : هو عدد عمليات أداء الضرائب و الرسوم المنجزة بصفة غير مادية (عبر الانترنت، التحويل البنكي وما إلى ذلك).

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

- **الهدف 4 :ترشيد تنفيذ نفقات الجماعات الترابية**
  - **المؤشر 1.4 : نسبة تغطية النظام المعلوماتي للتدبير المندمج لنفقات الجماعات الترابية**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	70	90	100

- **المؤشر 2.4 : عدد موظفي الجماعات الترابية الذين تمت مركزة أداء رواتبهم**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
عدد	49 000	69 000	94 000

تدقيقات منهجية:

نسبة تغطية النظام المعلوماتي للتدبير المندمج لنفقات الجماعات الترابية : كنسبة مئوية، يتعلق الأمر بعدد الجماعات الترابية المستعملة للنظام المعلوماتي للتدبير المندمج للنفقات بالنسبة للعدد الإجمالي للجماعات الترابية.

عدد موظفي الجماعات الترابية الذين تمت مركزة أداء رواتبهم : هو العدد الإجمالي لموظفي الجماعات الترابية الذين يتم أداء رواتبهم على مستوى الخزينة العامة للمملكة.

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

- **الهدف 5 :ترشيد مسلسل تنفيذ ومراقبة نفقات الدولة**

- **المؤشر 1.5: متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنفقات**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
متوسط الأجل	14 يوما	13 يوما	12 يوما

- **المؤشر 2.5: متوسط أجل الأداء**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
متوسط الأجل	10 أيام	9 أيام	8 أيام

تدقيقات منهجية:

متوسط أجل التأشير على الالتزام بالنفقات : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام بين تاريخ التأشير وتاريخ التوصل بمقترح الالتزام بالنفقات. يمكن هذا المؤشر المتعلق بالصفقات العمومية للدولة من قياس سرعة التعامل مع مقترحات الالتزام بالنفقات على مستوى المشروعية.

متوسط أجل الأداء : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام بين تاريخ التكفل و تاريخ الأداء. يسمح هذا المؤشر المتعلق بالصفقات العمومية للدولة بقياس سرعة التأشير و الأداء.

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

- **الهدف 6 :تحسين مسك المحاسبة العمومية و مسلسل الإدلاء بالحسابات العمومية**
  - **المؤشر 1.6 : متوسط أجل تحضير القوائم اللازمة لإعداد مشروع قانون التصفية**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
متوسط الأجل	12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا

  - **المؤشر 2.6 : أجل الدفع المحاسبي**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
اليوم	25	20	10

تدقيقات منهجية:

متوسط أجل تحضير القوائم اللازمة لإعداد مشروع قانون التصفية : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الشهور اللازم لتحضير القوائم التي يتم استعمالها لإعداد مشروع قانون التصفية. هذا المؤشر يمكن من الاطلاع على مدى احترام مبدأ الإدلاء بالحسابات العمومية.

أجل الدفع المحاسبي : يتعلق الأمر بمتوسط عدد الأيام التي تلزم المحاسبين العموميين لانجاز عمليات الدفع المحاسبي الشهري. هذا المؤشر يمكن من الاطلاع على مدى احترام الجدول المحاسبي.

مصادر المعطيات:

تقارير تتبع تنفيذ الميزانية.

برنامج تعبئة و تحصيل الموارد الجبائية

- **استراتيجية البرنامج**

يرتكز برنامج "تعبئة و تحصيل الموارد الجبائية" أساسا على المحاور التالية:

- بناء علاقة شراكة و ثقة مع الخاضع للضريبة؛
- التحول إلى إدارة رقمية؛
- تعزيز عمل الإدارة في مجال المراقبة؛
- تعزيز الخبرة و الكفاءة في مهنة التحصيل الضريبي.

- **المسؤول عن البرنامج**

المدير العام للضرائب.

- **أهداف ومؤشرات أداء البرنامج**

- **الهدف 1 : تحسين جودة الخدمات وتعزيز الالتزام الضريبي**
  - **المؤشر 1.1: الأجل المتوسط لمعالجة ملفات إرجاع الضريبة على القيمة المضافة**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
الشهر	3	2.8	2.5

تدقيقات منهجية:

الأجل المتوسط لمعالجة ملفات إرجاع الضريبة على القيمة المضافة هو الفارق بين "تاريخ أداء الإرجاع" و"تاريخ إيداع طلب الإرجاع " نسبة إلى عدد الإرجاعات المسجلة خلال مدة معينة.

مصادر المعطيات:

طلبات إرجاع الضريبة على القيمة المضافة المودعة من طرف الملزمين.

محدودية المؤشر:

لا تدخل الملفات الناقصة في احتساب هذا الأجل المتوسط.

تعليق:

يمكن للأجل أن يكون أقل من 3 أشهر بالنسبة لبعض المديريات الجهوية.

  - **المؤشر 2.1: نسبة الشكايات بالنسبة لمجموع الضرائب الصادرة**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	1.12	1.10	1.05

تدقيقات منهجية:

تحسب هذه النسبة انطلاقا من عدد الشكايات المتوصل بها وعدد الضرائب المفروضة الصادرة خلال السنة.

مصادر المعطيات:

استقبال دوري للحالات الإحصائية للشكايات المودعة في مختلف المديريات الجهوية ونظام المعلومات.

محدودية المؤشر:

يتأثر هذا المؤشر بمستوى معارضة الملزمين.

تعليق:

مؤشر يميل إلى الانخفاض نظرا للمجهود الذي تقوم به الإدارة من أجل تفادي النزاعات.

- **الهدف 2 : تحديث الإدارة**
  - **المؤشر 1.2: عدد الخدمات على الخط**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
عدد الخدمات على الخط	3	5	6

تدقيقات منهجية:

احتساب عدد الخدمات على الخط.

مصادر المعطيات:

الخدمات على الخط انطلاقا من بوابة المديرية العامة للضرائب.

- **الهدف 3 : تحسين تحصيل الضرائب و الرسوم**

  - **المؤشر 1.3: نسبة تطور تحصيل الضرائب (التي تخص المديرية العامة للضرائب)**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	70	71	72

تدقيقات منهجية:

تحسب هذه النسبة انطلاقا من خالص المتبقى للتحصيل.

مصادر المعطيات:

الواجب تحصيله والمحصل عليه من طرف قابضي الإدارة الجبائية.

محدودية المؤشر:

إن تحقيق نسبة التحصيل مرتبط بتسوية إشكالية الحجز لدى الغير.

تعليق:

تحسين تحصيل الضريبة رهين بتزويد إدارة الضريبة بموظفين إضافيين، خاصة منهم أعوان الإشعار والتنفيذ للخزينة.

- **المؤشر 2.3: نسبة إنجاز التوقعات الجبائية**

الوحدة	إنجازات* 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	100	100	100

* نهاية شتنبر

تدقيقات منهجية:

المؤشر هو نسبة المداخيل الصافية بالمقارنة مع التوقعات (%).
حيث المداخيل الصافية هي الفرق بين مبلغ التحصيلات والنفقات المتعلقة بالمداخيل الجبائية بالنسبة لسنة معينة حسب نوعية الضريبة. أما التوقعات فهي توقعات المداخيل الجبائية لنفس السنة حسب نوعية الضريبة.

مصادر المعطيات:

الموارد والنفقات المنجزة من طرف محاسبي المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة.
إضافة الى الإطار الماكروالإقتصادي المنجز من طرف مديرية الدراسات والتوقعات المالية وكذا النتائج النصف سنوية للمقاولات الكبرى.

محدودية المؤشر:

يمكن لهذا المؤشر أن يتأثر بنتائج المقاولات الكبرى وتطور الظرفية الاقتصادية.

تعليق:

يمثل الأداء التلقائي للضريبة حوالي 92% من التحصيلات في حين لا يشمل مجال تدخل الإدارة سوى 8 % المتبقية.

برنامج تدبير الملك الخاص للدولة

- **استراتيجية البرنامج**

تساهم مديرية أملاك الدولة، من خلال تعبئة الملك الخاص للدولة، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا عبر مواكبة الدينامية الوطنية للاستثمار وإنجاز التجهيزات العمومية.

وفي هذا الصدد، تمت برسم العشر سنوات الماضية، تعبئة ما يقارب 157.000 هكتار من الملك الخاص للدولة لدعم الأوراش الكبرى ومشاريع إنشاء البنيات التحتية، وكذا مساندة مختلف الاستراتيجيات القطاعية (برنامج الاقلاع الصناعي، المخطط الأزرق، المغرب الأخضر، انعاش السكن الاجتماعي، خلق مدن جديدة...).

ويبقى توفير الوعاء العقاري اللازم والجاهز للاستعمال التحدي الأكبر الملقى على عاتق مديرية أملاك الدولة لأجل دعم دينامية الاستثمار والاستجابة لانتظارات مختلف الفاعلين.

في إطار تحديث تدبير الملك الخاص للدولة ورغبة في تقديم خدمات ذات جودة تستجيب لانتظارات المواطنين والفرقاء، قامت مديرية أملاك الدولة بتسطير برنامجها الاستراتيجي الذي يتمحور حول عدة أوراش مهيكلة، تتمثل في ما يلي:

- مواصلة الأوراش المرتبطة بضبط وتحفيظ أملاك الدولة؛
- العمل على تصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون؛
- تحسين حماية الرصيد العقاري للدولة؛
- تحيين الترسانة القانونية والتنظيمية للأملاك (وضع مدونة للأملاك الخاصة للدولة)؛
- تثمين الملك الخاص للدولة والرفع من مردوديته؛
- التدبير الديناميكي للتجهيزات العمومية؛
- التدبير النشط للأملاك وإعادة تكوين المخزون العقاري للدولة؛
- تحديث النظام المعلوماتي وإعادة تأهيله وتحديد الطرق العملية الكفيلة بإنجازه؛
- تحسين تتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية.

- **المسؤول عن البرنامج**

مدير أملاك الدولة.

- **فاعلو القيادة**

نائبي مدير أملاك الدولة والمسؤولون عن الوحدات الادارية المختصة .

- **أهداف ومؤشرات أداء البرنامج**

  - **الهدف 1: تحسين العرض العقاري المعبأ لفائدة الاستثمار والتجهيزات العمومية**

    - **المؤشر 1.1 تحفيظ الملك الخاص للدولة**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
هكتار	10 000	10 000	10 000

تدقيقات منهجية:

يمثل هذا المؤشر مساحة الأراضي المحفظة.

مصادر المعطيات:

مديرية أملاك الدولة /الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح والخرائطية.

تعليق:

تهدف هذه العملية الى تعزيز الرصيد العقاري للدولة عبر تحفيظه. ويتيح هذا المؤشر إمكانية تتبع هذا الورش.

- **المؤشر 2.1 : تصفية الاحتلالات بدون سند أو قانون**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
هكتار	10 000	10 000	3 000

تدقيقات منهجية:

يمثل هذا المؤشر المساحة التي خضعت لإجراءات التسوية (المعاينة القضائية ،وضع طلبات الافراغ،...)

مصادر المعطيات:

مديرية أملاك الدولة

تعليق:

تهدف هذه العملية إلى تسوية وضعية الملك الخاص للدولة موضوع احتلالات غير قانونية من طرف الاغيار ويتيح هذا المؤشر تتبع المنجزات في هذا الاطار.

  - **الهدف 2: حماية الملك الخاص للدولة**

    - **المؤشر 1.2 : انجاز مشروع مدونة الملك الخاص للدولة (نسبة الإنجاز)**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
%	70	100	100

تدقيقات منهجية:

يمثل هذا المؤشر مدى تقدم المشروع.

مصادر المعطيات:

مديرية أملاك الدولة - قطاعات أخرى- الشركاء

تعليق:

يهدف هذا المشروع الى ملاءمة المقتضيات التشريعية والتنظيمية التي تؤطر الملك الخاص للدولة مع التطورات التي يعرفها المناخ الاقتصادي والاجتماعي.

- **المؤشر 2.2 :عدد الوثائق المرجعية المشمولة بعملية الرقمنة**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
عدد	-	60 000	60 000

تدقيقات منهجية:

يمثل هذا المؤشر عدد الوثائق المشمولة بعملية الرقمنة في إطار تأمين الملك الخاص للدولة.

مصادر المعطيات:

مديرية أملاك الدولة

تعليق:

يهدف هذا المشروع إلى تأمين الملك الخاص للدولة عن طريق رقمنة أهم الوثائق المرجعية.

- **الهدف 3: تثمين الملك الخاص للدولة**
  - **المؤشر 1.3 : إيرادات وعائدات الملك الخاص للدولة**

الوحدة	إنجازات 2014	توقعات 2015	توقعات 2016
مليون درهم	2400	2000	2000

تدقيقات منهجية:

يمثل هذا المؤشر مبالغ الإيرادات والعائدات المتأتية من تدبير الملك الخاص للدولة.

مصادر المعطيات:

مديرية أملاك الدولة

تعليق:

يهدف هذا المشروع الى تثمين الملك الخاص للدولة .